

حكم سرقة الحديث وأنواعه وتمييزه عن المقلوب والموضوع مع التعليل والأمثلة

د. هشام نبيل سعيد العزاوي
كلية الهادي الجامعة - قسم القانون -

Summary:

The most important feature of this research is that it discusses one of the neglected hadith terms in the books of the term despite the use of the imams of the wound and not modifying it in criticizing some of the narrators accused of it, and clarifying the words indicating it, and the legal and legal rulings for theft of hadith by analogy with the provisions of intellectual theft in the present era. The ruling on the stolen narration and its distinction from the narration preserved for it, and the ruling on the narrator's stories accused of theft, in addition to the distinction between other reformers between them and theft in general and in particular, and they are the two terms «heart of the hadith» and its status, taking into account the number of some scholars of fraud from the types of theft, especially the fraud of kindness, silence and settlement, and this included this Research the types of theft and the most important causes and purposes and we concluded the research with what Ibn Hibban separated and in the wounded in the judgment of the narrator accused of theft and the judgment of his narratives and invoking them. In the last section, we included samples of the types of theft as mentioned by Ibn Uday in Al-Kamil

الملخص

ان اهم ما يميز به هذا البحث هو انه يناقش احد مصطلحات الحديث المهمة في كتب المصطلح على الرغم من استعمال ائمة الجرح ولا تعديل لها في نقد بعض الرواة المتهمين به، وبيان الالفاظ الدالة عليه، والحكم الشرعي والقانوني لسرقة الحديث قياسا على احكام السرقة الفكرية في العصر الحاضر، وحكم الرواية المسروقة وتمييزها عن الرواية المحفوظة لها، وحكم مرويات الراوي المتهم بالسرقة اضافة الى التمييز بين مصطلحين اخرين بينهما وبين السرقة عموم وخصوص وهما مصطلحي قلب الحديث ووضعه، مع الاخذ بنظر الاعتبار عد بعض العلماء للتدليس من انواع السرقة ولا سيما تدليس العطف والسكوت والتسوية، وشمل هذا البحث انواع السرقة واهم اسبابها واغراضها وختمنا البحث بما فصله ابن حبان وفي المجروحين في حكم الراوي المتهم بالسرقة وحكم مروياته والاحتجاج بها . وفي القسم الاخير اوردنا نماذج من انواع السرقة كما ذكرها ابن عدي في الكامل فقد الضعفاء، مرتبين هذه الامثلة على صور انواع السرقة ليتسنى للقارئ فهم كيفية تتم سرقة الحديث واساليب الرواة المتهمين بتلك السرقات، وفي النهاية ذكرنا في خاتمة البحث اهم النتائج المستخرجة منه. والله اعلم .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين، سيد الاولين والاخرين نبينا محمد وعلى اله واصحابه ومن اهتدى بهديهم الى يوم الدين .

أما بعد، فان هذا البحث سيتناول ان شاء الله تعالى شرح وتحليل مصطلح سرقة الحديث وحكمه، واهم الالفاظ الدالة عليه، واسباب السرقة والغرض منها، والفارق بينه وبين وضع الحديث والحديث المقلوب، فعلى الرغم من استعمال ائمة الجرح والتعديل لهذا المصطلح واطلاقه بقولهم «يسرق الحديث، حديث مسروق» وبكثرة في كتب الرجال والجرح والتعديل وكتب العلل والسماعات، فاننا لانجد ان اهل مصنفات المصطلح قد اولوه اهتمامهم حتى ان ابن الصلاح رحمه الله لم يعده من انواع الحديث في مقدمته ولا شراح المقدمة والمعلقين عليها الذين جاؤوا من بعده، ولعل اول من قام بوضع تعريف مفصل له الامام السخاوي في كتابه «فتح المغيث شرح الفية الحديث»^(١) - كما سنورده فيما بعد - على ان من اكثر من ذكره هو الامام ابن عدي في كامله في الضعفاء^(٢) حيث تجده يكثر منه في نقده لبعض الضعفاء

(١) فتح المغيث شرح الفية الحديث الامام شمس الدين السخاوي.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال للامام ابن عدي رحمه الله .

lost the weak, arranging these examples on the pictures of the types of theft so that the reader can understand how the hadith is stolen and the methods of the narrators accused of these thefts, and in the end we mentioned in the conclusion of the research the most important results extracted from it. God knows.

* * *

- المعاجم اللغوية .
- استعمالات لفظة السرقة في القرآن الكريم والحديث الشريف .
- تعريف السرقة في اصطلاح الفقهاء .
- المبحث الثاني: مفهوم «سرقة الحديث»، وأنواعه في كتب المصطلح والجرح والتعديل».
- مفهوم سرقة الحديث وأنواعه.
- النوع الاول: ادعاء المشاركة في السماع من الشيخ .
- النوع الثاني: رواية كتاب من غير سماع او اجازة .
- النوع الثالث: قلب السند وتركيب المتن .
- المبحث الثالث: اسباب سرقة الحديث واقسام رواته عند علماء الجرح والتعديل .
- اسباب سرقة الحديث وفسام رواته .
- الالفاظ الدالة على الحديث المسروق ومرتبته بين مراتب الجرح .
- حكم الحديث المسروق وراويه .
- المبحث الرابع: تمييز الحديث المسروق عن الحديث المقلوب والموضوع وأنواع سراق الحديث
- الفرق بين الحديث المسروق وبين الحديث المقلوب والموضوع .
- من اتهم بسرقة الحديث عند ابن حبان في المجروحين .
- صور من انواع سرقة الحديث كما بينها ابن عدي في الكامل في ضعفاء .
- الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات .

من رواية الحديث، وكذلك عند ابن حبان في المجروحين حيث يفصل في ذكر سراق الحديث وحكمهم^(١). ولهذا فاننا سوف نجعل من كتاب الكامل محلا لتطبيق هذا المصطلح حيث كما ذكرنا ان ابن عدي تناوله اكثر من غيره من ائمة الجرح والتعديل .

ورغم ان مصطلح سرقة الحديث كان متداولاً ومعروفاً عند ائمة الجرح والتعديل غير انه لعل من اسباب عزوفهم على وضع تعريف مفصل انه من يسرق الحديث يكاد لا يميز بفارق كبير بين من يضع الحديث ويبين من يقلبه، او ان الحديث المسروق في النهاية لا يخرج عن درجة الحديث الموضوع، مع التباين في طريقة وضعه وكذلك بين التعمد الغفلة، ولكن رغم ذلك فان سرقة الحديث لها اثر على مرتبة الراوي كما سيأتي لاحقاً في هذا البحث ان شاء الله وبهذا فان اهمية هذا البحث تاتي للكشف عن مصطلح سرقة الحديث وتمييزه عن وضع الحديث وقلبه، حيث يعتبر هذا البحث مصدراً من مصادر المصطلح لمن اراد ان يفهم هذا المصطلح او يدخله في بحوث اخرى وذلك لما اسلفنا لندرة ذكره وبيانه في كتب مصطلح الحديث، والله الموفق .

يتكون هذا البحث من خمسة مباحث وخاتمة:

المبحث الاول: تعريف كلمة سرقة في اللفظ والاصطلاح من خلال:

(١) المجروحين لابن حبان البستي رحمه الله .

تسمع مختفياً.^(٣)

قلت: ومن هذا المعنى فانه يمكن ان يلحق به سرقة الحديث، فيقال سرق الحديث: اذا انتحل روايته من دون سماع مدعي ذلك . والله اعلم
ثانيا: استعمال لفظ السرقة في القرآن الكريم
والحديث الشريف :

اما في القرآن الكريم فلم ترد كلمة «سرقة» كمصدر وانما ذكرت بمشتقاتها في ايتين كريمتين : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٣٨) ﴿فَمَنْ تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٣٩) [المائدة: ٣٩، ٣٨].
﴿قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِن قَبْلُ فَأَسْرَهَا يُوْسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَّكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ (٧٧) ﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٧٨) [يوسف: ٧٨، ٧٧].

قال صاحب المفردات: السرقة: أخذ ما ليس له أخذه في خفاء، وصار ذلك في الشرع لتناول الشيء من موضع مخصوص، وقدر مخصوص.^(٤)

اما في الحديث الشريف فقد وردت كلمة السرقة بمشتقاتها اربع وعشرين مرة ومع اضافة التوابع يصبح العدد اثنان واربعون مرة، اما لو تناولناه من حيث الجذر لكلمة «سرق» فانه يرتفع الى اضعاف

المبحث الاول

تعريف كلمة سرقة في اللغة والاصطلاح

أولاً: تعريف كلمة سرقة في اللغة :

ذكرت معاجم اللغة عدة كعان يمكن تلخيصها في: اخذ الشيء خفية من حرزه، قال ابن منظور: سرق الشيء يسرقه سرقا والاسم السرق والسرقة - بفتح السين وكسر الراء - واسترق السمع أي استرق مُستخفياً ويقال هو يُسارق النظر إليه إذا اهتبل غفلته لينظر إليه السارق عند العرب من جاء مُستتراً إلى حِرْزٍ فأخذ منه ما ليس له فإن أخذ من ظاهر فهو مُخْتَلِسٌ ومُستَلَبٌ ومُنْتَهَبٌ ومُخْتَرَسٌ فإن مَنَعَ مما في يديه فهو غاصب^(١)

وقال الزمخشري: وسرقته: نسبته إلى السرقة ومن المجاز: استرق السمع، وسارقة النظر. واسترق الكاتب بعض المحاسبات إذا لم يبرزه. وسرقنا ليلة من الشهر إذا نعموا فيها. وسرق صوته، وهو مسروق الصوت إذا بَحَّ صوته^(٢)

قال ابن فارس: (سرق) السين والراء والقاف أصل يدل على أخذ شيء في خفاء وستر. يقال سرق يسرق سرقة. والمسروق سرق. واسترق السمع، إذا

(٣) مقاييس اللغة ابن فارس ٣ / ١٥٤.

(٤) المفردات في غريب القرآن للراغب الاصفهاني ص: ٤٠٨.

(١) لسان العرب ابن منظور ط دار المعارف ٣ / ١٩٩٨.

(٢) أساس البلاغ الزمخشري ١ / ٤٥٢.

هذا العدد .

ومن الاحاديث التي جاء فيها ذكر السرقة، مارواه البخاري ومسلم في صحيحهما :

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا مهدي بن ميمون حدثنا واصل الأحذب عن المعرور بن سويد عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ آتاني آت من ربي فأخبرني أو قال بشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت وإن زنى وإن سرق؟ قال وإن زنى وإن سرق^(١).

حدثنا عمرو بن حفص بن غياث حدثني أبي حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح عن أبي هريرة: عن النبي ﷺ قال: لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده^(٢).

حدثنا يحيى بن يحيى، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي عمر، واللفظ ليحيى، قال ابن أبي عمر: حدثنا، وقال الآخرون: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً»^(٣).

ثالثاً: تعريف السرقة في اصطلاح الفقهاء

عرف الفقهاء «السرقة» باخذ عاقل بالغ مالا من حرز على سبيل الخفية من غير شبهة. واركاز السرقة ثلاثة، لا بد منها، سارق، ومسروق، وسرق، ولكل منهم شروط كما سبق. والسرقة: أخذ العاقل، البالغ نصاباً

محرزاً، أو ما قيمته نصاب، ملكاً للغير، لا ملك له فيه ولا شبهة ملك على وجه الخفية، مستتراً من غير أن يؤتمن عليهن وكان السارق مختاراً غير مكره، سواء أكان مسلماً، أم ذمياً، أو مرتداً، ذكراً، أو أنثى، حراً، أو عبداً. إذا وجدت هذه الشروط وجب إقامة الحد، وهو قطع يد السارق اليمنى إن كانت سليمة، فاما إن كانت مقطوعة أو مشلولة، فإنه تقطع اليد اليسرى، وذلك فإجماع آراء علماء الأمة من غير خلاف منهم، وذلك لأن المال محبوب إلى النفوس، تميل إليه الطباع البشرية خصوصاً عند الضرورة، والحاجة، ومن الناس من لا يردعهم عقل، ولا يمنعهم الحياء ولا تذجرهم الديانة، ولا تردهم المروءة والأمانة، فلولا الزواجر الشرعية من القطع والصلب ونحوهما، لبادروا إلى اخذ الأموال مكابرة من أصحابها على وجه المجاهرة أو خفية على وجه الاستمرار، وفيه من الفساد ما لا يخفى، فناسب شرع هذه الزواجر في حق المستمر والمكابر، في سرقتي الصغرى، والكبرى، حسماً لباب الفساد، وأصلاحاً لأحوال العباد. والعبد والحر في القطع سواء، لإطلاق النصوص، ولأن القطع لا يتنصف، فيكمل في العبد صيانة لموال الناس^(٤). وعليه فلا يتعبر المنتهب والمختلس والخائن سارقاً حيث انه في هذا الحال فلا يقطع المنتهب لأنه مجاهر بقعله والخائن لقصور في الحرز والمختلس لأنه ليس بسارق والعرب أطلقت عليه أسماً آخر غير اسم السارق والآية والأحاديث نصت على أن القطع

(١) صحيح البخاري ط ابن كثير ١ / ٤١٧، [صحيح مسلم] ٩٤ / ١.

(٢) صحيح البخاري ط ابن كثير ٦ / ٢٤٨٩.

(٣) صحيح مسلم ٣ / ١٣١٢.

(٤) الفقه على المذاهب الأربعة للدكتور وهبة الزحيلي ٥ / ١٤١.

على السارق فلا يقاس عليه غيره، والمراد بالخائن، وهو من يأخذ المال خفية، ويظهر النصح للمالك، والمتهم: هو من ينتهب المال على جهة القهر، والغلبة، وأما المختلس، فهو الذي سلب المال على طريقة الخلسة، وقال في النهاية: هو من يأخذ المال سلباً، ومكابرة قال رسول الله ﷺ: ليس على المختلس، ولا على الخائن قطع.^(١)

ومما يجدر الإشارة إليه هو السرقات المعنوية وهي ما تسمى بالحقوق الفكرية كسرقة المؤلفات والأبحاث وغيرها، وقديماً سرقة المرويات والاجازات واستجازت روايتها وتدريسها والنقل منها من دون ذكر صاحب الكتاب أو الرواية الأصلي أو الاستجاسة منه، وهو موضوع هذا البحث، ورغم أن أركان السرقة لا تجري عليه ولا ينطبق عليه حد القطع كباقي السراق إلا أنه وفيما مضى كانت عقوبته عقوبة بترك الأخذ والتحديث عن من يقوم بهذا الصنيع وأشهاره بين الناس لتركه، مع ما عليه من اثم وعقوبة في الآخرة من بعد مشيئة الله تعالى، وفي العصر الحالي قد وضعت عقوبة مالية وتعزيرية لمرتكب هذه الجريمة.^(٢)

(١) الفقه على المذاهب الأربعة ١٦٤/٥.

(٢) مادة ٤٦-١ للمحكمة بناء على طلب صحيح من مالك حق المؤلف أو من أحد ورثته أو من يخلفونه أن تصدر أمراً قضائياً فيما يتعلق بأي تعدي على الحقوق الواردة في المواد ٥ - ٧ - ٨ - ١٠ - ٣٤ مكررة من هذا القانون شريطة أن يتضمن هذا الطلب وصف دقيق وكامل للمصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الذي تم التعدي عليه . وللمحكمة أن تقرر:

١ - مطالبة المعتدي بوقف انشطته المخالفة للقانون .

ب - مصادرة النسخ محل الاعتداء واية مواد وادوات استعملت في تحقيق التعدي .
ت - مصادرة عائدات التعدي .

٢ - يمكن تقديم الطلب قبل أو خلال أو بعد رفع الدعوى .
٣ - للمحكمة لدى اثبات أن الطالب هو صاحب الحق أو أن حقوقه قد تم التعدي عليها أو أن التعدي عليها أصبح وشيكاً ، أن تتخذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة بصورة تحفظية لمنع حدوث التعدي أو بهدف الحفاظ على دليل له علاقة بفعل التعدي .

٤ - لمحكمة في حالة ما إذا سبب التأخير ضرر لصاحب الحق يتعذر تعويضه أو في الحالات التي يكون فيها خطورة يمكن اثباتها بضياع أدلة متعلقة بفعل التعدي أن تتخذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة بصورة تحفظية بدون تبليغ المدعي عليه وبغيابه ، ويجب تبليغ الأطراف المتضررة بالإجراءات المتخذة من قبل المحكمة فور تنفيذ الإجراء . ويحق للمدعى عليه أن يطلب عقد جلسة لسماع أقواله خلال فترة زمنية معقولة بعد تبليغه الإجراء . وعلى المحكمة أن تقرر في هذه الجلسة فيما إذا كان ينبغي تأكيد الإجراء التحفظي أو تعديله أو الغائه .

٥ - ينبغي أن يرفق بطلب الإجراء التحفظي وفق أحكام الفقرتين ٣ و٤ من هذه المادة كفالة مالية كافية لمنع التعسف ولضمان أي أضرار قد تلحق بالمدعى عليه إذا لم يكن المدعي محقاً في دعواه .

٦ - يتم بناء على طلب المدعى عليه الغاء الإجراءات التحفظية المتخذة قبل رفع الدعوى وفق أحكام الفقرتين ٣ و٤ من هذه المادة إذا لم يتم رفع دعوى خلال ثمانية أيام من تاريخ صدور أمر المحكمة باتخاذ الإجراء .

٧ - للمحكمة إذا ما ألغى الإجراء التحفظي المتخذ بناء على الفقرتين ٣ و٤ من هذه المدة بناء على مرور مدة رفع الدعوى أو بسبب تقصير المدعي أو تبين أنه لا يوجد فعل تعد ، وبناء على طلب المدعى عليه أن تقرر بتعويض مناسب للضرر الناشئة عن هذه الإجراءات .

قال السخاوي: أو يكون الحديث عرف براو، فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقتة، قال: وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب؛ فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة.^(٢)

فاعل ذلك هو الذي يطلق عليه أنه يسرق الحديث وربما قيل في الحديث نفسه إنه مسروق وإطلاق السرقة في ذلك لا يظهر إلا فيما إذا كان الراوي المبدل به منفردا به وحينئذ لا يستغرب أن يقال إن المبدل قد سرقه منه^(٣) ومن خلال هذه النقول تلخص في ثلاث أنواع، وهي:

١. السرقة بمعنى ادعاء المشاركة في السماع وتكون غالبا في الحديث المفرد الذي يرويه عن شيخه راو منفرد
٢. السرقة بمعنى الرواية من كتاب وجادة من خلال الحصول عليه من سوق الوراقين أو استعارته من أحد تلامذة الشيخ أو قام هو بنسخه من دون سماع أو اجازة
٣. السرقة بمعنى قلب الاسناد أو تركيب اسناد على متن أو متن على اسناد وقد يكون المتن صحيحا أو ضعيفا، وهو غالب ما يطلق عليه السرقة، وقد ادخله اصحاب مصنفات علو الحديث ضمن نوع الحديث المقلوب، ويسكى بالحديث المسروق

٢. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث شمس الدين السخاوي ١٢٥ / ٢.

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر طاهر بن صالح، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي ت ١٣٣٨ هـ / ٢٠١٨.

المبحث الثالث

مفهوم «سرقة الحديث» وأنواعه في كتب المصطلح والجرح والتعديل

أولاً: مفهوم سرقة الحديث وأنواعه:

لمعرفة مفهوم هذا المصطلح ومشتقاته، لابد من تتبع الحدود التي وضعها اهل الاضطلاع وطريقة استعمال علماء الجرح والتعديل له في اطلاقه على الراوي الذي يقوم بهذا الصنيع.

قال الامام الذهبي: من ذلك: أن يسرق حديثاً ما سَمِعَهُ، فيَدَّعي سَماعَهُ من رجل. وإن سَرَقَ، فَأَتَى بِإِسْنادٍ ضَعِيفٍ لِمَتْنٍ لَمْ يَثْبُتْ سَنَدُهُ، فهو أَخْفُ جُرْماً مِمَّنْ سَرَقَ حَدِيثاً لَمْ يَصَحَّ مَتْنُهُ، وَرَكَّبَ لَهُ إِسْناداً صَحِيحاً، فإن هذا نوعٌ من الوضع والافتراء. فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظمُ إثماً، وقد تَبَوَّأَ بَيْتاً في جهنم^(١).

٨ - للمحكمة ان تامر الدعي الذي تعسف بطلب اي من الاجراءات الواردة في هذه المادة بتعويض الطرف المتخذ الاجراء بحقه تعويضا كافيا عن ضرره نتيجة هذا التعسف.

تم تعديل هذه المادة بموجب امر سلطة الائتلاف (المنحلة) رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٤

جريدة الوقائع العراقية في ٢١ كانون الاول ١٩٧١ قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١ المعدل في سنة ٢٠٠٤

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث شمس الدين الذهبي ص: ٦٠

ثانياً: النوع الأول: ادعاء المشاركة في السماع من الشيخ.

ذكر العلامة المعلمي - رحمه الله تعالى - في «تنكيله»: في ترجمة فهد بن عوف أبي ربيعة، وهو ممن رمي بالسرقة: ذكر عنه قصة يرويها أبو زرعة - قال المعلمي -: حاصلها أن أبا إسحاق الطالقاني ورد البصرة فحدث من حديث ابن المبارك بحديثين غريبين، أحدهما عن وهيب بسنده، والآخر عن حماد بن سلمة بسنده، فبعد مدة يسيرة حدث فيها - أي: فهد بن عوف - بالحديث الأول، عن وهيب بن خالد بذاك السند، والثاني عن حماد بن سلمة بسنده فرموا فهداً بسرقة الحديثين، وأنه إنما سمعهما من الطالقاني عن ابن المبارك عن وهيب وعن حماد فحدث بها عن وهيب وعن حماد، وغلط مع ذلك فروى الأول عن وهيب بن خالد، وإنما وهيب شيخ ابن المبارك وهيب بن الورد، والحجة في رميهِ بسرقة الحديث الثاني؛ أنه حديث غريب لم يكن في كتب حماد بن سلمة، ولا رواه عن غير ابن المبارك، حتى حدث به الطالقاني، عن ابن المبارك فوثب عليه فهد... إلخ.

قال ابن حبان في المجروحين: إسماعيل بن داود بن مخراق من أهل المدينة وهو الذي يقال له سليمان بن داود بن مخراق يروي عن مالك بن أنس وأهل المدينة يسرق الحديث ويسويه يروي عنه رزق الله بن موسى ونوح بن حبيب القومسي روى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك قال ما صليت خلف أحد أشبه برسول الله ﷺ من هذا

الفتى يعني عمر بن عبد العزيز أخبرنا أبو يعلى محمد بن زهير بالأبلة ثنا رزق الله بن موسى عنه وهذا خبر باطل ليس من حديث مالك ولا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري إنما رواه شريك بن أبي نمر عن أنس فقط وروى عن مالك عن نافع عن بن عمر قال رأيت عبد الله بن أبي يشتد بين يدي النبي ﷺ والحجارة تنكب رجله وهو يقول يا رسول الله إنا كنا نخوض ونلعب فقال النبي ﷺ أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤون أخبرناه الحسن بن سفيان ثنا نوح بن حبيب ثنا بن المخراق عن مالك عن نافع.^(١)

قال ابن عدي: إبراهيم بن عبد السلام المخزومي المكي، ليس بمعروف، حدث بالمناكير، وعندي أنه يسرق الحديث. حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا محمد بن عبد الله بن سabor الرقي، قال: حدثنا راهيم بن عبد السلام، حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: إن القلوب لتصدأ كما يصدأ الحديد إذا أصابه الماء، قالوا: يا رسول الله فما جلاؤها؟ قال: كثرة ذكر الله.

قال الشيخ: وهذا الحديث رواه غير إبراهيم بن عبد السلام هذا عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن أبيه، وهو معروف بعبد الرحيم بن هارون الغساني، عن عبد العزيز بن أبي رواد، وهو مشهور.^(٢)

ولعل أن هذين الإمامين من أكثر من نبه على سراق الحديث فيكتايبها الكامل والمجروحين،

(١) المجروحين لابن حبان ١/ ١٢٩.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٤١٩.

كتبه، وكنا نرى أن عنده كتباً من كتب الزهري، فكان يحمل، وربما قال: يجمع يقول فلان وفلان عن الزهري حديث نبهان، عن معمر، والحديث لم يروه معمر، إنما هو حديث يونس حدثناه عبد الرزاق، عن يونس كان يحمل الحديث ليس هو من حديث معمر.^(٣)

رابعاً: النوع الثالث: قلب السند وتركيب المتن
وقد ذكرنا أن أغلب صنيع سراق الحديث وما هو مذكور في كتب الرجال والجرح والتعديل هو من هذا النوع، وقد أدخله أصحاب مصنفات علوم الحديث ومعرفته ضمن نوع الحديث المقلوب مع أنه بينهما فارقاً سنذكره في المبحث اللاحق.

قال الذهبي أثناء ذكره للحديث المقلوب: هو ما رواه الشيخ بإسناد لم يكن كذلك، فينقلب عليه وينط من إسناد حديث إلى متن آخر بعده. أو: أن ينقلب عليه اسم راو، مثل مرة بن كعب ب كعب بن مرة، وسعد بن سنان ب سنان بن سعد. فمن فعل ذلك خطأ، فقريب. ومن تعمد ذلك وركب متناً على إسناد ليس له، فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه: «فلان يسرق الحديث».^(٤)

وهنا نبه الإمام على أن الغلط في اسم الراوي وقلب اسمه يعتبر ضمن الحديث المقلوب فإن كثر منه وظهر تعمده فهو المسروق.

وقد لخص الزركشي في شرحه على مقدمة ابن الصلاح علاقة الحديث المقلوب بالحديث

ولكن المقام لا يتسع لأكثر من هذين المثالين، وسنضع ملحق في آخر البحث فيمن اتهم بالسرقة وذكر في هذين المصنفين خاصة.

ثالثاً: النوع الثاني: رواية كتاب من غير سماع

أو اجازة

قال الإمام الذهبي: وأما سرقة السماع وادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء، فهذا كذب مجرد، ليس من الكذب على الرسول ﷺ، بل من الكذب على الشيوخ. ولن يفلح من تعاناه، وقل من ستر الله عليه منهم! فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته. فنسأل الله الستر والعفو.^(١)

قال السخاوي: أو يكون الحديث عرف براو، فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته، قال: وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب؛ فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة. وفلان (متهم بالكذب)، أو بالوضع و فلان (ساقط و) فلان (هالك فاجتنب) الرواية، بل الأخذ عنهم و فلان (ذاهب)، أو ذاهب الحديث، وفلان (متروك)، أو متروك الحديث، أو تركوه. قال ابن مهدي: سئل شعبة: من الذي يترك حديثه؟ قال: من يتهم بالكذب، ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث يجمع عليه، فلا يهتم نفسه ويقيم على غلطه، ورجل روى عن المعروفين بما لا يعرفه المعروفون.^(٢)

قال عبد الله بن الإمام أحمد: قال أبي: كان الواقدي بعث إلى المنبهي يستعير كتبه يقول: يدخلها في

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي ١٨٥ / ٢٦.

(٤) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص: ٦٠.

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص: ٦٠.

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١٢٥ / ٢.

والمخطيب ان أصحابه قالوا له نريد أن تحدثنا اليوم شيئا لا يكون فيه تدليس فقال خذوا ثم أملئ عليهم مجلسا يقول في كل حديث منه حدثنا فلان وفلان ثم يسرق السند والتمن فلما فرغ قال هل دلست لكم اليوم شيئا قالوا لا قال بلى كل ما قلت فيه وفلان فإني لم أسمع منه .^(٣)

نقل الامام الذهبي عن أبو أحمد العسال قوله: سمعت فضلك الرازي يقول: دخلت على ابن حميد، وهو يركب الأسانيد على المتن. قلت: آفته هذا الفعل، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متنا. هـ. وهذا معنى قولهم: فلان سرق الحديث.^(٤)

ومن الامثلة على الحديث المسروق: ما أخرجه ابن حبان في المجروحين عن جعفر بن عبد الواحد قال قال لنا الأنصاري حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة قال وقال لنا إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي عن مروان بن معاوية عن العلاء بن المسيب عن أبيه عن بن عمر عن النبي ﷺ قال نعم الإدام الخل قال وقال لنا محمد بن مسلمة المخزومي عن المغيرة بن عبد الرحمن عن بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي مرة مولى أم هانئ عن أم سلمة قالت كان النبي ﷺ إذا قام يصلي ظن ظان أنه

المسروق، فقال: وحقيقته جعل إسناد لمتن آخر وتغيير إسناد بإسناد وأطلقه القشيري على ما فسرنا به غريب الإسناد قال وهذا النوع على طريقة الفقهاء يجوز أن يكون بينهما جميعا لكن تقوم عند المحدثين قرائن وظنون يحكمون بها على الحديث بأنه مقلوب وقد يطلق على راويه أنه يسرق الحديث وقد يطلق المقلوب على اللفظ بالنسبة إلى الإسناد والإسناد بالنسبة إلى اللفظ بالنسبة من اصطلاحهم إطلاق المقلوب على شيئين:

أحدهما ما ذكره ابن الصلاح وهو أن يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه راو آخر في طبقته ليصير بذلك غريبا مرغوبا فيه كحديث مشهور بسالم فيجعل مكانه نافعا وقد كان يفعله جماعة من الوضعاء كحماد بن عمرو النصيبى وإبراهيم بن أبي حية.^(١)

وقد يقصد به الإغراب فيكون كالوضع، وقد يفعل اختبارا لحفظ المحدث، أو لقبوله التلقين. وقد يقع القلب غلطا لا قصدا كحديث رواه جرير بن حازم عن ثابت عن أنس مرفوعا: إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني.^(٢)

وقد عد السيوطي تدليس العطف احد طرق سرقة الحديث فقال: ثم زاد شيخ الإسلام تدليس العطف ومثله بما فعل هشيم فيما نقل الحاكم

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي عبد الرحمن جلال الدين ١/ ٢٢٦.

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ١١/ ٥٠٤ وانظر ميزان الاعتدال للذهبي ٣/ ٥٣٠.

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي ٢/ ٢٩٩.

(٢) اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر عبد الرؤوف المناوي ٢/ ٩٠.

المبحث الثالث

أسباب سرقة الحديث وأقسام رواته عند علماء الجرح والتعديل

أولاً: أسباب سرقة الحديث والالفاظ الدالة عليه

كما هو معلوم ان لكل شيء خلقه الله سبب وغاية، وكل امر يقوم به العبد كذلك، فمن اهتم وانشغل بجمع صحيح الحديث ونقد الحديث وتخليصه من الشوائب ماكان منها في منكر المتون او الاسانيد وبيان ثقات رواته وضعيفهم وتالفهم وتمييزهم كانت غايته ان تظل سنة النبي ﷺ غضة يانعة كما كانت في عصره تنير سبيل الحياة حتى يرث الله الارض ومن عليها . ولما كان لكل شيء ضده فقد دخل الى مجال رواية الحديث قوم ليسوا باهله ولاخاصته روهه على غيره وجهه وضعا او سرقة او اقلابا وغير ذلك مما يعد من ضعيف الحديث وموضعه، وهم اقسام قد بينهم ابن الجوزي في كتابه الموضوعات فيما لامزيد عليه، فقال رحمه الله : واعلم أن الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب والمقلوب انقسموا خمسة أقسام:

القسم الأول: قوم غلب عليهم الزهد والتقشف فتغفلوا عن الحفظ والتمييز ومنهم من ضاعت كتبه أو احترقت أو دفنها ثم حدث من حفظه فغلط، فهؤلاء تارة يرفعون المرسل وتارة يسندون الموقوف، وتارة يقلبون الإسناد وتارة يدخلون حديثا في حديث.

جسد لا روح فيه فيما يشبه هذا مما يطول ذكره وفي شهرته عند من كتب الحديث غنية عن التكلف في أمره وأما حديث أبي أسامة فما روى الأعمش ولا بن إسحاق عن إسماعيل بن عياش شيئا قط وإنما تفرد به إسماعيل بن عياش وأما حديث أنس في قطع الصلاة للحمار والكلب والمرأة فإن هذا مسروق لا شك فيه ولم يروه أنس ولا قتادة وليس لهذا الخبر إلا طريق واحد حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر وأما حديث نعم الإدام الخل فليس هذا من حديث بن عمر لا من حديث المسيب بن رافع ولا من حديث أبيه العلاء بن المسيب وإنما هو من حديث أبي اسفين وأبي الزبير عن جابر وحديث آخر لا أصل له^(١).

وسياتي المزيد من الامثلة على الحديث المسروق في المبحث الاخير في من اتهم بسرقة الحديث عند الحافظ ابن عدي حيث بين رحمه الله الاحاديث المسروقة وتكلم عنها بما لامزيد عليه، لمن اراد ان يفهم من خلال امثلة عملية على كيفية وضع الحديث المسروق.

* * *

(١) المجروحين لابن حبان ١/ ٢١٦.

ثانياً: الألفاظ الدالة على الحديث المسروق ومرتبته
بين مراتب الجرح

من الألفاظ الشائعة التي اطلقها علماء الجرح
والتعديل على من يقوم بسرقة الحديث:

١. يسرق الحديث، وهو من اكثر العبارات التي
اطلقها علماء الجرح والتعديل كالامام يحيى بن
معين والبخاري وابي حاتم الرازي وابو زرعة الرازي
وغيرهم على الرواة الذين يقومون بهذا الصنيع كما
هو منشور في كتب الرجال والجرح والتعديل^(٢).

٢. اسرق الناس: لم يطلقه غير سفيان بن وكيع
على حماد بن اسامة، حكى الأزدي في الضعفاء عن
سفيان بن وكيع، قال: كان ابو اسامة يتتبع كتب الرواة
فيأخذها وينسخها، قال لي ابن نميران المحسن
لابي اسامة، يقول: انه دفن كتبه ثم تتبع بعد من
الناس، قال سفيان بن وكيع: اني لأعجب كيف جاز
اخذ حديث ابي اسامة، كان امره بين وكان من اسرق
الناس لحديث جيد. وقد رد الذهبي على هذه
الحكاية، فقال: ابو اسامة لم اورده - اي في الميزان
- شيء فيه ولكن ليعرفان هذا القول باطل، وقد روى
عنه احمد، وعلي، وابن معين، وابن راهوية، وقال
احمد: ثقة من اعلم الناس بامور الناس واخبارهم
بالكوفة، وما كان ارواه عن هشام وما كان اثبته!! هـ^(٣).

والقسم الثاني: قوم لم يعانون على النقل فكثروا
خطأهم وفحشوا على نحو ما جرى للقسم الأول.

والقسم الثالث: قوم ثقة لكنهم اختلطت عقولهم
في آخر أعمارهم فخلطوا في الرواية.

والقسم الرابع: قوم غلب عليهم السلامة والغفلة،
ثم انقسم هؤلاء فمنهم من كان يلقي فيتلقي، ويقال
له: قل فيقول.

وقد كان بعض أولاد هؤلاء أو يضع له الحديث
فيدون ولا يعلم، ومنهم من كان يروي الأحاديث، وإن
لم تكن سماعاً له ظناً منه أن ذلك جائز.

وقد قيل لبعض متغفليهم: هذه الصحيفة
سماعك؟ فقال: لا ولكن مات الذي رواها فرويتها
مكانه.

والقسم الخامس: قوم تعمدوا الكذب، ثم انقسم
هؤلاء ثلاثة أقسام: القسم الأول: قوم روى الخطأ من
غير أن يعلموا أنه خطأ، فلما عرفوا وجه الصواب
وأتقنوا به أصروا على الخطأ أنفة من أن ينسبوا
إلى غلط.

والقسم الثاني: قوم روى عن كذابين وضعفاؤهم
يعلمون ودلسوا أسماءهم فالكذب من أولئك
المجروحين والخطأ القبيح من هؤلاء المدلسين وهم
في مرتبة الكذابين لما قد صح عن النبي ﷺ أنه
قال: «من روى عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد

الكذابين» ومن هذا القسم قوم روى عن أقوام^(١).

(٢) انظر: كتاب التاريخ الكبير لامام محمد بن اسماعيل
البخاري، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، تاريخ ابن معين
للدوري، تهذيب الكمال للمزي. وغيرها.

(٣) انظر ميزان الاعتدال ١ / ٥٨٨، تهذيب الكمال في أسماء
الرجال ٧ / ٢٢٤.

(١) كتاب الموضوعات لابن الجوزي ١ / ٣٦.

محدث ينفرد بحديث، فيجزيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث.

قلت: أو يكون الحديث عرف براو، فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقتة، قال: وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب؛ فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة. وفلان (متهم بالكذب)، أو بالوضع (و) فلان (ساقط و) فلان (هالك فاجتنب) الرواية، بل الأخذ عنهم (و) فلان (ذاهب)، أو ذاهب الحديث، وفلان (متروك)، أو متروك الحديث، أو تركوه.

قال ابن مهدي: سئل شعبة: من الذي يترك حديثه؟ قال: من يتهم بالكذب، ومن يكسر الغلط، ومن يخطئ في حديث يجمع عليه، فلا يتهم نفسه ويقيم على غلطه، ورجل روى عن المعروفين بما لا يعرفه المعروفون.^(٣)

ولم أقف عن من صرح بها قبله، ولعله كما ذكرنا قد وضعوه ضمن متروك الحديث وساقط وتالف وهالك ومال ذلك من الالفاظ التي تدل على رواة الحديث الموضوع والباطل.

ثالثاً: حكم الحديث المسروق وراويها، والفارق بينه وبين الحديث المقلوب والموضوع

حدثنا عبد الرزاق بن همام، حدثنا معمر، عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا به أبو هريرة، عن رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ: «لا يسرق سارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يزني زان وهو حين يزني مؤمن، ولا يشرب الشارب حين يشرب وهو مؤمن -

٣. متهم بالسرقة: نقله الذهبي في الميزان في ترجمة جعفر بن احمد العباس، وعبد الملك بن الصباح وتبعه ابن حجر في اللسان.^(١) كما نقل ابن حجر في التهذيب عن السليمان قوله متهم بسرقة الحديث في الحافظ ابو القاسم البغوي، ورده فقال: الرجل ثقة مطلقاً ولا عبرة بقول السليمان.^(٢)

٤. يلزق الحديث الزقه على شيوخه، وقد استعمل هذه اللفظة ابن عدي في ترجمة محمد بن عبد السلام بن النعمان أبو بكر السلمي بصري. كتبنا عنه، الزق عن شيوخ له أحاديث ليست عندهم ليكون عنده علو.

اما مرتبة الحديث المسروق وراويها، مع ان اطلاق مصطلح سرقة الحديث وعلى الراوي الذي يقوم بهذا الصنيع يسرق الحديث استعمله ائمة الجرح والتعديل قديماً وشاع ذكره في كلام يحيى بن معين وابي حاتم وابي زرعة، غير ان اول من وضع له مرتبة في الجرح هو السخاوي، ولعل من كتب في مراتب الجرح والتعديل كأبن ابي حاتم ثم الذهبي في الميزان ولعل ان عدم التصريح به جاء من كونهم قد عدوه ضمن مرتبة الوضاعين، ولم يصرح به الا السخاوي في فتح المغيث، فذكره في المرتبة الثالثة فقال: المرتبة، ثالثة بالنسبة لما ذكرته، وهي فلان يسرق الحديث؛ فإنها - كما قال الذهبي - أهون من وضعه واختلافه في الإثم؛ إذ سرقة الحديث أن يكون

(١) ميزان الاعتدال ٤٠١ / ١ - ٦٥٦ / ٢، لسان الميزان ١٠٩ / ٢

- ٣٣٩ / ٣

(٢) تهذيب التهذيب ٣٩٩ / ٦

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١٢٥ / ٢

ففي الحديث الاول حكم من الكذب مطلقا، وفي الحديث الاخير حكم الكذب على رسول الله ﷺ، متعمدا كما جاء في الفاظ طريق الحديث المتواتر، غير ان الصحابة الكرام رضوان الله عليهم قد الحقوا به من حدث عن رسول الله ﷺ وهو غير ضابط لحديثه فقد يخل للعض الفاظه او يغير معناه وهو لا يدري فيقع في الوعيد، فيكيف بمن يضع الحديث لما لم يقله ﷺ عامدا متعمدا لذلك مهما كان قصده، وقد اتفق اهل العلم ان فعل ذلك من الكبائر وان فاعله سواء اثم اثما عظيما وتركوا حديثه جملة وتفصيلا غير انهم لم يكفروه وان كان كفره الامام ابو محمد الجويني، ولم يوافقه عليه احد.

اما حكم الحديث المسروق فانه داخل ضمن اقسام الحديث الموضوع، فلا يعتد به مطلقا.

* * *

يعني الخمر -، والذي نفس محمد بيده، ولا ينتهب أحدكم نهبه ذات شرف يرفع إليه المؤمنون أعينهم فيها وهو حين ينتهبها مؤمن، ولا يغل أحدكم حين يغل وهو مؤمن» فإياكم إياكم^(١).

ورواه البخاري قال: حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثنا عقيل عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا ينتهب نهبه يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن»^(٢).

ورواه مسلم عن حرمة بن يحيى بن عبد الله بن عمران التجيبي، أنبأنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، يقولان: قال أبو هريرة: إن رسول الله ﷺ الحديث بنحوه^(٣).

واخرج البخاري في صحيحه، قال: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثنا شعبة، عن جامع بن شداد، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، قال: قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان؟ قال: أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: «من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار»^(٤).

(١) مسند أحمد ١٣/ ٥٢١ - ١٣/ ٤٧٥.

(٢) صحيح البخاري ٢/ ٨٧٥.

(٣) صحيح مسلم ١/ ٧٦.

(٤) صحيح البخاري ١/ ٣٣. صحيح مسلم ١/ ١٠.

المبحث الرابع

تمييز الحديث المسروق عن الحديث المقلوب والموضوع أنواع سراق الحديث

أولاً: الفرق بين الحديث المسروق والحديث الموضوع والمقلوب

قال الذهبي: المقلوب: هو ما رواه الشيخ بإسناد لم يكن كذلك، فينقلب عليه وينط من إسناد حديث إلى متن آخر بعده. أو: أن ينقلب عليه اسم راو، مثل مرة بن كعب بكعب بن مرة، وسعد بن سنان بـ(سنان بن سعد). فمن فعل ذلك خطأ، فقريب. ومن تعمد ذلك وركب متنا على إسناد ليس له، فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه: «فلان يسرق الحديث».^(١) حيث تقوم عند المحدثين قرائن وظنون يحكمون بها على الحديث بأنه مقلوب وقد يطلق على راويه أنه يسرق الحديث.^(٢) قال ابن كثير: وقد يكون في الإسناد كله أو بعضه.^(٣) وبالنسبة من اصطلاحهم إطلاق المقلوب على شيئين أحدهما ما ذكره ابن الصلاح وهو أن يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه راو آخر في طبقته ليصير بذلك غريبا مرغوبا فيه الثاني أن يوجد إسناد متن فيجعل

على متن آخر أو متن فيجعل بإسناد آخر^(٤).

أما الموضوع فقد عرفه ابن لاصلاح بانه هو المختلق المصنوع. ولا بد ان نعلم ان الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه. وإنما يعرف كون الحديث موضوعا بإقرار واضعه، أو ما يتنزل منزلة إقراره قد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها. والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضررا: قوم من المنسوين إلى الزهد وضعوا الحديث احتسابا فيما زعموا فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركونا إليهم. ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها، ومحو عارها، والحمد لله ثم إن الواضع ربما صنع كلاما من عند نفسه فرواه، وربما أخذ كلاما لبعض الحكماء أو غيرهم فوضعه على رسول الله ﷺ. وربما غلط غلط فوق في شبه الوضع من غير تعمد.^(٥)

قلت: ورغم ان سرقة الحديث ووضعه والحديث المقلوب في الحقيقة كلها متقاربة الا ان هناك فرقا بين وضع الحديث وسرقته، كما يأتي:

١. ان من يضع الحديث يكون غالب قصده اما الانتصار لمذهب ما، او الاضرار بالاسلام وتشويهه، اما سارق فغالب قصده اما العلو في الاسناد، او الرغبة في الشهرة والاكثر من الرواية. وقد ذكر

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص: ٦٠.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢/ ٢٩٩.

(٣) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ٨٧.

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢/ ٣٠٢.

(٥) معرفة أنواع علوم الحديث ص: ٢٠٢.

- المعلمي - رحمه الله - أن من أسباب السرقة الغرام بدعوى العلو.^(١)
٢. أن من يضع الحديث يضع حديثاً من عنده لم يقله صلى الله عليه وسلم، في حين أن من يسرق الحديث فإنه باخذه من حديث صحيح أو حسن ويركب عليه اسناده الذي سمعه من شيوخه، وهذا أهون الأمرين، والأمر الثاني أن يركب اسناداً صحيحاً لمتن ضعيف وهذا شرهما وأقربهما للوضع، غير أن يفارق الموضوع بأن متن حديث السارق له أصل بينما متن حديث الوضع لا أصل له.
٣. أن الحديث موضوع لا أصل له، في حين أن المسروق في الغالب له أصل، ولا يعامل الأصل الصحيح الذي سرق منه الحديث المسروق بمعامله الحديث المسروق، فإن الأول قد يكون صحيحاً أو حسناً فلا يؤخذ بجريرة نسخة الحديث المسروقة ولعل هذه أهم الفروق بين الوضع والسرقة، أما الحديث المقلوب فيشابه المسروق بأنه مركب إلا أنه لا يعتمد الراوي وإنما يكون ذلك في غفلة منه لضعف في الراوي بسبب سوء حفظه أو تغيره باختلاط أو ضياع كتبه وما إلى ذلك من أسباب، فإن تعمدته فهو سارق وحديثه مسروق، فإن ركب اسناداً صحيحاً على حديث لا أصل له فهو وضاع. والله أعلم
- ستنال من اتهم بسرقة الحديث من خلال كتاب ابن حبان المجروحين أنه من أكثر من ذكرهم في كتابه ونبه عليهم وفرق بينهم وبين من يضع الحديث ويقلبه. وكيفية سرقة الحديث كما بينه ابن حبان رحمه الله تعالى.
١. إسماعيل بن داود بن مخراق من أهل المدينة يسرق الحديث ويسويه^(٢).
٢. إسحاق بن إدريس الأسواري كان يسرق الحديث وكان يحيى بن معين يرميه بالكذب.^(٣)
٣. بهلول بن عبيد شيخ يسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به بحال^(٤).
٤. بركة بن محمد الحلبي كان يسرق الحديث وربما قلبه وإذا أدخل عليه حديث حدث به لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد^(٥).
٥. جعفر بن عبد الواحد الهامشي كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأخبار يروي المتن الصحيح الذي هو مشهور بطريق كواحد يجيء به من طريق آخر حتى لا يشك عن الحديث صناعته أنه كان يعملها وكان لا يقول حدثنا في روايته كان يقول قال لنا فلان بن فلان^(٦).
٦. حماد بن قيراط من أهل نيسابور يقلب الأخبار على الثقات ويجيء عن الأثبات بالطامات لا يجوز

(٢) المجروحين لابن حبان ١/ ١٢٩.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٣٥.

(٤) المصدر نفسه ١/ ٢٠٢.

(٥) المصدر نفسه ١/ ٢٠٣.

(٦) المجروحين لابن حبان ١/ ٢١٥.

ثانياً: من اتهم بسرقة الحديث عند ابن حبان في المجروحين:

(١) التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ص: ٤٨٦.

- الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار^(١). فكيف الاحتجاج به^(٦).
٧. خالد بن غسان الداري قال بن عدي كان أهل البصرة يقولون إنه يسرق حديث أبي خليفة فيحدث به عن شيوخه على أنهم لا ينكرون لقاءه للمشايخ الذين يحدث عنهم^(٢).
٨. خالد بن عبد الدائم شيخ مصري يروي عن نافع بن يزيد المناكير التي لا تشبه حديث الثقات ويلزق المتون الواهية بالأسانيد المشهورة^(٣).
٩. صالح بن أحمد بن أبي مقاتل القيراطي يسرق الحديث يقلبه ولعله قد قلب أكثر من عشرة آلاف حديث فيما خرج من الشيوخ والأبواب شهرته عند من كتب الحديث من أصحابنا تغنى عن الاشتغال بما قلب من الأخبار لا يجوز الاحتجاج به بحال^(٤).
١٠. علي بن عبدة بن قتيبة بن شريك بن حبيب التميمي شيخ كان ببغداد يسرق الحديث ويعمد إلى كل حديث رواه ثقة يرويه عن شيخ ذلك الشيخ ويروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات لا يحل الاحتجاج به^(٥).
١١. عبد الملك بن عبد العزيز أبو العباس الشامي المرواني كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأسانيد لا يحل ذكر حديثه إلا عند أهل الصناعة
١٢. عبد الحميد بن بحر الكوفي يروي عن مالك وشريك والكوفيين مما ليس من أحاديثهم كان يسرق الحديث لا يحل الاحتجاج به بحال^(٧).
١٣. عبد الوهاب بن الضحاك العرضي أخبرنا عنه شيوخنا كان يسرق الحديث ويرويه ويجيب فيما يسأل ويحدث بما يقرأ عليه لا يحل الاحتجاج به ولا الذكر عنه إلا على جهة الاعتبار^(٨).
١٤. عبد السلام بن عبيد بن أبي فروة من أهل نصيبين يسرق الحديث ويلزق بالثقات الأشياء التي رواها غيرهم من الأثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال^(٩).
١٥. عمار بن مطر الرهاوي يروي عن بن ثوبان وأهل العراق المقلوبات يسرق الحديث ويقلبه لا اعتبار بما يرويه إلا للاستئناس إليه عند الوفاق من هو مثله في الإتقان^(١٠).
١٦. محمد بن عطية بن سعد العوفي منكر الحديث جدا مشتبه الأمر لا يوجد الاتضاح في إطلاق الجرح عليه لأنه لا يروي إلا عن أبيه وأبوه ليس بشيء في الحديث ولا يروي عنه إلا أسيد بن زيد وأسيد يسرق الحديث فلا يتهماً إطلاق القدح على من يكون بين ضعيفين إلا بعد السير والاعتبار بما

(٦) المصدر نفسه ٢ / ١٣٤.

(٧) المصدر نفسه ٢ / ١٤٢.

(٨) المصدر نفسه ٢ / ١٤٨.

(٩) المصدر نفسه ٢ / ١٥٢.

(١٠) المصدر نفسه ٢ / ١٩٦.

(١) المصدر نفسه ١ / ٢٥٤.

(٢) المصدر نفسه ١ / ٢٧٧.

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٨٠.

(٤) المجروحين لابن حبان ١ / ٣٧٣.

(٥) المصدر نفسه ٢ / ١١٥.

٢٣. النضر بن سلمة المروزي يعرف بشاذان كان ممن يسرق الحديث لا يحل الرواية عنه إلا للاعتبار سمعت أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان يقول عرفنا كذبه لأنه كان يجالسنا فنذكر باب من العلم فنذكر ما فيه ويذكر هو فيه ثم يزيده ما ليس عندنا بأحاديث ثم نجالسه بعد مدة فنذكر ذلك الباب بعينه فنذكر ما فيه ويذكر.^(٦)
٢٤. همام بن مسلم كان ممن يسرق الحديث ويحدث به ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم على قلة معرفته بصناعة الحديث فلما فحش ذلك منه وكثر في روايته بطل الاحتجاج به.^(٧)
- ثالثاً: صور من أنواع سرقة الحديث كما بينها ابن عدي في الكامل في ضعفاء:
- سنتناول هنا نماذج من أنواع بسرقة الحديث فيما أوردهم وبينه الحافظ أبي أحمد بن عدي في كتابه الكامل في الضعفاء، وهو من أهم المصنفات التي اهتم مؤلفها ببيان الرواة المتهمون بسرقة الحديث والكشف عن الروايات المسروقة، وكنا سنذكر ذلك على وجه الانتقائنا ما ذكرهم الحافظ بالسرقة وطرفاً من مروياتهم المسروقة كما بينه الحافظ رحمه الله . ولولا أن هذا البحث لا يتسع لذلك لاوردناهم على زجه الاستقصاء، لذا اقتصرنا على نقل بعض الصور التي بينها الحافظ في أثناء ترجمته للرواة المتهمين بسرقة الحديث .
١٧. محمد بن الحسن بن أبي الحسن بن زبالة المخزومي الحجازي كان ممن يسرق الحديث ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم من غير تدليس عنهم.^(٨)
١٨. محمد بن موسى بن مسكين قاضي المدينة كان ممن يسرق الحديث ويحدث به ويروي عن الثقات أشياء موضوعات حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لها.^(٩)
١٩. محمد بن سليمان بن هشام الخزاز، منكر الحديث بين الثقات كأنه يسرق الحديث يعمد إلى أحاديث معروفة لأقوام بأعيانهم حدث بها شيوخهم لا يجوز الاحتجاج به بحال.^(١٠)
٢٢. محمد بن سليمان بن محمد بن عبد الله بن دبير شيخ كان بالبصرة كتبنا عنه في الوزانين بقرب الجامع يروي عن أهل بلده يسرق الحديث ويضع على الثقات ما لم يحدثوا ممن تركنا حديثه بعد الإكثار لا تحل الرواية عنه.^(١١)

(١) المجروحين لابن حبان ٢/ ٢٧٤.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٥.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٢٨٩.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٠٥.

(٥) المصدر نفسه ٢/ ٣١٤.

(٦) المجروحين لابن حبان ٣/ ٥١.

(٧) المصدر نفسه ٣/ ٩٦.

الحديث. حديث عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: إن القلوب لتصدأ كما يصدأ الحديد إذا أصابه الماء، قالوا: يا رسول الله فما جلاؤها؟ قال: كثرة ذكر الله.

قال الشيخ: وهذا الحديث رواه غير إبراهيم بن عبد السلام هذا عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن أبيه، وهو معروف بعبد الرحيم بن هارون الغساني، عن عبد العزيز بن أبي رواد، وهو مشهور، وإبراهيم هذا هو مجهول ولجهله سرقة منه.

رابعاً: من يحدث عن المشاهير بالبواطيل إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي مدني. يحدث عن الثقات بالبواطيل يحدث عن شعبة وعن الثوري ومسعر، وابن جريج وغيرهم. حدث عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة قال: خطبنا علي بالكوفة فقال، وهو على المنبر: سمعت النبي ﷺ يقول: لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق، وهو مؤمن، ولا يشرب الرجل الخمر، وهو مؤمن.

قال الشيخ: وهذا الحديث بهذا الإسناد عن شعبة غير محفوظ، ليس يرويه غير إسماعيل بن يحيى. حدث عن سفيان الثوري، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن قال الشيخ: وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل، ليس يرويه عن الثوري غير إسماعيل.

وروى عن عن أبي حنيفة، وسفيان الثوري، عن حماد، عن إبراهيم، عن مسروق، عن عبد الله قال: فرض رسول الله ﷺ، فذكر زكاة الغنم والبقر.

قال الشيخ: وهذا الحديث يرويه أبو حنيفة عن

أولاً: انفراد الراوي الضعيف بالرواية عن الشيخ المعروف أحمد بن معاوية بن بكر الباهلي. حدث عن الثقات بالبواطيل، وكان يسرق الحديث. ومما رواه قال: حدثنا النضر بن شميل: حدثنا والله النضر بن شميل، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: هدايا الأمراء، وقال الصيرفي: العمال، غلول.

قال الشيخ: وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل، وهو حانث في يمينه الذي حلف عليه، ولم يرو هذا الحديث عن النضر غير أحمد هذا، والنضر ثقة.^(١)

ثانياً: إذا انفرد من عرف برواية المناكير مع قلة مروياته عن شيخ برواية إبراهيم بن بكر أبو إسحاق الكوفي الأعور. كان ببغداد يسرق الحديث وحدث عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: موت الغريب شهادة.

قال الشيخ: وهذا الحديث يعرف بالهذيل بن الحكم السرخسي عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس. وقد سرق هذا الحديث من الهذيل، ولا أعلم له كبير رواية وأحاديثه إذا روى إما أن تكون منكراً بإسناده أو مسروقة ممن تقدمه.^(٢)

ثالثاً: من يروي عن المجاهيل وينفرد عنهم: إبراهيم بن عبد السلام المخزومي المكي. ليس بمعروف، حدث بالمناكير، وعندي أنه يسرق

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٨٤.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٤١٦.

سابعاً: من يرفع الأحاديث إلى أئمة غير محفوظة عنهم:

حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن الخزاز كوفي كان يسرق الحديث ويرفع أحاديث وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم. حدث عن أبو داود الحفري عن سفيان، عن عاصم عن زر عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر. قال ابن عدي الحديث بهذا الإسناد عن الثوري غير محفوظ ليس يرويه غير حميد.^(٤)

ثامناً: من يصل المرسل ويشاركه غيره من الضعفاء من سراق الحديث

الحسن بن عبد الرحمن بن عباد بن الهيثم بن الحسن بن عبد الرحمن الفزاري يعرف بالاحتياطي. يسرق الحديث منكر عن الثقات.. وحدث عن أبو معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: إن من الشعر لحكمة، وإن من البيان لسحرا. قال الشيخ: وهكذا حدث به، عن أبي معاوية الضرير موصولاً إبراهيم بن مجشّر، وهو ضعيف مثله يسرق الحديث، وأبو معاوية يروي هذا الحديث مرسلًا.^(٥)

تاسعاً: من يسرق الحديث ويزقها في شيوخه الذين التقى بهم خالد بن غسان بن مالك أبو عبس الدارمي: كان أهل البصرة يقولون إنه يسرق

(٤) المصدر نفسه ٩٠ / ٣ وانظر ما بعدها حيث ساق له ابن عدي عدة من أحاديثه المسروقة وبينها بالتفصيل.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٣٤ / ٢

حماد عن إبراهيم قوله: وهو منكر من حديث الثوري لا يرويه عنهما غير إسماعيل.^(١)

خامساً: من يدعي الرواية عن جمع ولم يسمهم: أيوب بن سويد أبو مسعود الرملي قال: فيه يحيى بن معين أيوب بن سويد ليس بشيء كان يسرق الأحاديث قال أهل الرملة حدث، عن ابن المبارك بأحاديث ثم، قال: حدثني أولئك الشيوخ الذين حدث ابن المبارك عنهم، كان يدعي أحاديث الناس. قال ابن عدي وبعض روايات أيوب بن سويد أحاديث لا يتابعه أحد عليه.^(٢)

سادساً: من حدث عن شيوخ لم يرههم جعفر بن أحمد بن العباس البزاز. يعرف بالبشاني. كتبنا عنه ببغداد وكان يسرق الحديث ويحدث عن لم يرههم. حدثنا جعفر بن أحمد، حدثنا أبو كريب، حدثنا بدر بن مصعب عن عمر بن ذر عن عطاء، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ما من أيام العمل فيهن أحب إلى الله من أيام العشر. قال الشيخ: وهذا حديث كان يقال أن موسى بن إسحاق الأنصاري ينفرد به، عن أبي كريب سرقه جعفر. ولجعفر هذا أحاديث مما أنكرت عليه، وهو عندي لين.^(٣)

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٩٢ / ١ انظر ما بعدها حيث ساق له ابن عدي جملة من الأحاديث المسروقة مبينا مواضع السرقة فيها.

(٢) المصدر نفسه ٣٠ / ٢ وانظر ترجمته فقد ساق له ابن عدي جملة من أحاديثه عن الأوزاعي وغيره التي لم يتابع عليها.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٠٥ / ٢

سفيان بن محمد هذا.
ولسفيان بن محمد غير ما ذكرت من الأحاديث ما لم يتابعه الثاقت عليه وفي أحاديثه موضوعات وسرقات يسرقها من قوم ثقات وفي أسانيد ما يرويه تبديل قوم بدل قوم واتصال الأسانيد، وهو بين الضعف.^(٤)

اثنا عشر: من عرف بسرقة الحديث ولزقها بقوم لم يرههم على قوم آخرين ليس عندهم حتي يعلو بالاسناد وكى لايفوته من الحديث شيء صالح بن أحمد بن أبي مقاتل واسم أبي مقاتل يونس. يسرق الأحاديث ويلزق أحاديث تعرف بقوم لم يرههم على قوم آخرين لم يكن عندهم وقد رآهم ويرفع الموقوف ويوصل المرسل ويزيد في الأسانيد.

حدثنا صالح^(٥)، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا إسماعيل بن عباس، حدثني موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: لا يقرأ الجنب، ولا الحائض شيئاً من القرآن زاد صالح لنا، عن ابن عرفة عبيد الله بن عمر عن موسى وليس فيه.

حدثناه، عن ابن عرفة جماعة من الشيوخ، عن ابن عياش عن موسى عن نافع، عن ابن عمر وليس فيه عبيد الله، وإنما سمع صالح أن الفريابي حدث به عن إبراهيم بن العلاء، عن ابن عياش عن عبيد الله وموسى بن عقبة فأراد صالح أن يكون الحديث

حديث أبي خليفة فيحدث به عن شيوخه على أنهم لا ينكرون لأبي عبس لقاء هؤلاء المشايخ الذين يحدث عنهم وحدث، عن أبيه بحدثين باطلين وأبوه معروف، ولا بأس به.^(١)

عاشرا: من يروي الاحاديث الغريبة ويكثر منها . سليمان بن أحمد الواسطي، يكنى أبا محمد: حدث عن حدثنا الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ من توضأ بعد الغسل فليس منا. قال ابن عدي غريب جدا وإن كان قد حدث به غير سليمان بن أحمد ولسليمان بن أحمد أحاديث أفراد غرائب يحدث بها عنه علي بن عبد العزيز، وهو^(٢) عندي ممن يسرق الحديث ويشتبه عليه.^(٣)

احد عشر: من يسوي الاسانيد ويبدل قوم بقوم: سفيان بن محمد الفزاري المصيصي. يسرق الحديث ويسوي الأسانيد. وحدث عن محمد بن المنكدر عن عروة عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: ما أسكر كثيره فقليله حرام.

قال الشيخ: إنما يرويه بن عيينة ومالك وغيرهما، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة ويروي عن مالك برواية بن طهمان عنه فقال، عن الزهري، عن أبي سلمة وعن عروة عن عائشة فأما من حديث محمد بن المنكدر عن عروة وليس له أصل أتى به

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٤٨٤.

(٢) لا ادري ان كان المقصود هو سليمان بن احمد او علي بن عبد العزيز.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ت غزاوي ٣/ ٢٩٢.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٤٨٤.

(٥) صالح هذا من شيوخ ابن عدي الذين سمع منهم .

عنده بعلو فقال حدثناه بن عرفة، عن ابن عياش زاد في إسناده عبيد الله.

حدثنا صالح، حدثنا محمد بن يحيى القطعي، أخبرنا عاصم بن هلال، حدثنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ: لا طلاق قبل نكاح.

قال ابن عدي وهذا الحديث حدثناه ابن صاعد، ولا يعرف إلا به سرقة صالح من ابن صاعد حتى لا يفوته الحديث. وادعاه، وهو بين الأمر جدا تجسره على رفع أحاديث موقوفة وعلى وصل أحاديث مرسلة وعلى أحاديث يسرقها من قوم حتى لا يفوته شيء.^(١)

ثلاث عشر: من يضع الحديث ثم يملئها من حفظه عبد الله بن حفص الوكيل. شيخ ضرير كتبت عنه بسر من رأى كان يسرق الحديث وأملئ علي من حفظه أحاديث موضوعة، ولا أشك أنه هو الذي وضعها. قلت: وذكر له جملة من أحاديثه الموضوعة رأت أن لا يتشاغل بها فهي ظاهرة في الوضع قال ابن عدي: وهذه الأحاديث التي أملتتها موضوعة الإسناد والمتن وقد كتبنا عن عبد الله بن حفص هذا غير ما ذكرت من الأحاديث الموضوعة التي لا أشك أنه هو الذي تولى وضعها.^(٢)

أربعة عشر: من يقلب الأسانيد والمتون، ويوصل المرسل ويكثر منه ذلك محمد بن الوليد بن أبان القلانسي البغدادي. يضع الحديث ويوصله، ويسرق

ويقلب الأسانيد والمتون. حدث عن أبو عاصم، عن ابن جريح، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ما من رمان من رمانكم إلا، وهو يلقي بحبة من رمان الجنة. قال الشيخ: وهذا حديث باطل بأي إسناد كان قال الشيخ: ولمحمد بن الوليد غير ما ذكرت مما سرقه من الثقات.^(٣)

خمس عشرة: من يلحق في كتابه ما ليس منه من الأحاديث محمد بن إبراهيم بن العلاء بن زريق الحمصي. حدث عن أبيه إبراهيم بن العلاء عن بقية عن محمد بن زياد، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ استعتبوا الخيل تعتب فقال رأيته على ظهر كتابه ملحقاً فأنكرته وقلت له فتركه. قال ابن عوف وهذا من عمل ابنه محمد بن إبراهيم كان يسرق الأحاديث فأما أبوه فشيخ غير متهم لم يكن يفعل من هذا شيئاً. قال الشيخ وإبراهيم بن العلاء هذا حديثه عن إسماعيل بن عياش وبقية وغيرهما مستقيمة ولم يرم إلا بهذا الحديث ويشبه أن يكون من عمل ابنه كما ذكره بن عوف.^(٤)

ستة عشر: من يسرق أحاديث الضعاف يلزقها على الثقات: محمد بن أحمد بن سهيل بن علي بن مهران أبو الحسن الباهلي المؤدب، حدثنا عنه غير شيخ وكتبنا عنه بالبصرة، وهو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً، وهو يسرق حديث الضعاف يلزقها

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٤٤ / ٧.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٤٧ / ٧.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١١٣ / ٥.

(٢) المصدر نفسه ٤٣٥ / ٥.

الخاتمة والتوصيات

وتشمل التوصيات وأهم النتائج :

الحمد لله الذي علم الانسان مالم يعلم، وامتن
على هذه الامة بارسال خير خلقه نبينا محمد ﷺ،

اما بعد، فان اهم ماتوصلت اليه في هذا البحث
المتواضع في الحديث المسروق :

١. ان مصطلح الحديث المسروق من اقل
المصطلحات بحثا في كتب علوم الحديث على
الرغم من انه استعمل قديما عند علماء الجرح
والتعديل غير انه لم يوضع له تعريف مستقل الا
متاخرا.

٢. ان هناك فرقا بين سرقة الحديث وقلبه ووضعه،
فيجب التمييز بينها لان ذلك يؤثر على مرتبة الراوي
وان كان لا يرفع ذلك الفارق من درجة الحديث.

٣. ان الحديث المسروق في الغالب يكون له
اصل صحيح او حسن والا لما سرقة الراوي الـاي
يسرق الحديث حيث ان مبتغاه العلو والشهرة وهذا
لا يكون الا بسرقة حديث اصله ضعيف.

٤. ان النية معتبرة عند علماء الجرح ولاتعديل،
فهم قد فرقوا بين من يخلط الاسانيد والمتون وبين من
يتعمد تركيبها، فيوصف الاول بالغفلة وسوء الضبط
وقلة الحفظ، بينما يوصف الثاني بالوضع والسقوط .
٥. تعدد الفاظ من يتهم بالسرقة وان كان جميعها

يدور حول الزاق حديث مالم يسمعه الراوي السارق
من حديث شيوخه لاذين يروي عنهم، تركيب المتون

على قوم ثقات. حدث عن زكريا بن يحيى بن صبيح
زحمويه، حدثنا شريك بن عبد الله، عن الأعمش،
عن أبي سفيان، عن جابر عن النبي ﷺ من كثر
صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.

قال الشيخ: وابن سهيل هذا كذاب على زحمويه
حين روى عنه عن شريك هذا الحديث وإنما يروي
هذا الحديث عن شريك قوم ضعفاء.^(١)

سبعة عشر: من يروي عن قوم لا يحتمل سنه ان
راهم : النضر بن طاهر أبو الحجاج بصرى. ضعيف
جدا يسرق الحديث ويحدث عن من لم يرهم، ولا
يحمل سنه ان يراهم. حدث عن جويرية بن أسماء
عن عبد الله بن يزيد مولى المنبعث عن رجل من
أهل مصر عن سرق رجل من أصحاب النبي ﷺ،
أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. قال الشيخ:
وهذا حديث يحدث به يزيد بن هارون عن جويرية
سرقة النضر هذا وارتفع إلى جويرية.

وللنضر بن طاهر عن بكار بن عبد العزيز، عن
أبي بكرة، عن أبيه، عن جده نسخة والنضر بن طاهر
معروف بأنه يثب على حديث الناس ويسرقه ويروي
عن من لم يلحقهم والضعف على حديثه بين.^(٢)

* * *

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٧ / ٥٦٧.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٨ / ٢٧٠.

على غير اسانيدھا بقصد العلو والاكثر والشهرة. الحكيم. والصلاة والسلام على الهادي الى الله
٦. قد يكون من التدليس احد انواع سرقة الحديث، تعالى باذنه نبينا محمد واله وعلى جميع الانبياء
ولاسيما تدليس العطف والتسوية والسكوت، حيث والمرسلين الى يوم الدين .. اللهم آمين.
انه تجتمع مع السرقة في التحديث عن من لم يسمعه
منه او اسقاط بعض الراوة من الاسناد .

* * *

٧. لما كان الامام ابن حبان البستي من اكثر من فصل في الكلام على سراق الحديث من الرواة مبينا
مرتبة الاحتجاج بحديثهم ومقصلا الكلام فيهم فقد استقصيت كل من ذكره بسرقة الحديث من الرواة.
٨. بما ان كتب مصطلح الحديث المعروف عنها بانها شحيحة من حيث الامثلة، فضلا عن الحديث
المسروق، لذا فقد اردت جملة من الاحاديث المسروقة كما اوردها ان عدي في كتابه الكامل
في الضعفاء، ليتسنى لطالب العلم الاطلاع عليها تطبيقيا. مرتبا ذلك على انواع السرقة فيها، ليكون
في الدلالة على غيرها .

٩. اما ما اوصى بيه هو ملاحظة دقة الفاظ علماء الجرح والتعديل وفهم مصطلحاتهم،
وعدم تحيلها ما لا تحتمل، وجمع الطرق والاسانيد واستقراءها في ضوء ماقرره ائمة مدرسة اهل النظر
كلاما امام احمد والبخاري وابي حاتم وابي رزعة الرازي والامام مسلم والاستقراء كلامهم واحكامهم
في الرواة والاحاديث وعدم الخروج عنها لانهم هم من قعدوا لهذا العلم واسلم الطرق واحكموها في
التزام قواعدهم وجعلها مقياسا للاجتهد في حل باقي المعضلات الحديثية .

سبحانك ربنا لاعلم الا ما علمتنا انك انت العليم

المصادر والمراجع

بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني
المتوفى: ٨٥٢هـ الناشر: مطبعة دائرة المعارف، الهند
الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

• تهذيب الكمال في أسماء الرجال المؤلف:
يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج،
جمال الدين ابن الزكي المزي المتوفى: ٧٤٢هـ
المحقق: د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة
- بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

• توجيه النظر إلى أصول الأثر المؤلف: طاهر بن
صالح ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم
الدمشقي المتوفى: ١٣٣٨هـ المحقق: عبد الفتاح
أبو غدة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية -
حلب الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

• جامع الصحيح المختص بالمؤلف: محمد
بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الناشر: دار ابن
كثير، اليمامة - بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧
تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث
وعلموه في كلية الشريعة - جامعة دمشق.

• الجرح والتعديل المؤلف: أبو محمد عبد
الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي،
الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم المتوفى: ٣٢٧هـ
الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية
الهند دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة:
الأولى، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢.

• جريدة الوقائع العراقية في ٢١ كانون الاول
١٩٧١ قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١
المعدل في سنة ٢٠٠٤.

• القرآن الكريم.

• اختصار علوم الحديث المؤلف: أبو الفداء
إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى: ٧٧٤ المحقق:
أحمد محمد شاكر الناشر: دار الكتب العلمية،
بيروت - لبنان الطبعة: الثانية.

• أساس البلاغة المؤلف: أبو القاسم محمود بن
عمرو بن أحمد، الزمخشري المتوفى: ٥٣٨هـ تحقيق:
محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية،
بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

• التاريخ الكبير المؤلف: محمد بن إسماعيل
بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله المتوفى:
٢٥٦هـ الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد
- الدكن.

• تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي
المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين
السيوطي المتوفى: ٩١١هـ حققه: أبو قتيبة نظر محمد
الفاريابي الناشر: دار طيبة.

• التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل
المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن
محمد المعلمي العتمى اليماني المتوفى:
١٣٨٦هـ مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر
الدين الألباني زهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة
الناشر: المكتب الإسلامي.

• تهذيب التهذيب المؤلف: أبو الفضل أحمد

- سير أعلام النبلاء المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى: ٧٤٨هـ - المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي المتوفى: ٩٠٢هـ الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الفقه الإسلامي وأدلته المؤلف: أ. د. وهبة الزحيلي، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق - كلية الشريعة الناشر: دار الفكر - سورية - دمشق.
- الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث المؤلف: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى: ٣٦٥ هـ - المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.
- لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري المتوفى: ٧١١هـ الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم، الدارمي، البستي المتوفى: ٣٥٤هـ - المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي - حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المتوفى: ٢٤١هـ - المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري المتوفى: ٢٦١هـ - المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح المتوفى: ٦٤٣هـ - المحقق: نور الدين عترالناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- مفردات غريب القرآن المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني.
- معجم مقاييس اللغة المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الموضوعات المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المتوفى: ٥٩٧هـ ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة

السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى: ١٣٨٦ هـ -
١٩٦٦ م.

• الموقظة في علم مصطلح الحديث المؤلف:
شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن
عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى: ٧٤٨ هـ اعتنى به:
عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتبة المطبوعات
الإسلامية بحلب - الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.

• ميزان الاعتدال في نقد الرجال شمس الدين
محمد بن أحمد الذهبي تحقيق الشيخ علي محمد
معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود الناشر دار
الكتب العلمية سنة النشر ١٩٩٥.

• النكت على مقدمة ابن الصلاح المؤلف:
أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر
الزركشي الشافعي المتوفى: ٧٩٤ هـ المحقق: د. زين
العابدين بن محمد بلا فريج.
الناشر: أضواء السلف - الرياض الطبعة: الأولى،
١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

• اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر
المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف
المناوي القاهري المتوفى: ١٠٣١ هـ المحقق: المرتضي
الزين أحمد الناشر: مكتبة الرشد - الرياض الطبعة:
الأولى، ١٩٩٩ م.

